سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر (واقع وأفاق) من 2001 إلى 2020

Economic diversification policies in Algeria (reality and prospects) from 2001 to 2020

سايح حنان*، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية جامعة البويرة (الجزائر)

ضيف أحمد، جامعة البويرة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2022/09/27؛ تاريخ القبول : 2022/11/15؛ تاريخ النشر : 2022/12/31

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، من خلال التركيز على جملة من المؤشرات المعتمدة في هذا المجال، وفي هذه الدراسة ركزنا مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، كذلك واقع القطاع العام والخاص في الجزائر ذلك لأن نمو قطاع خاص دليل على مدى تنوع الاقتصاد لأنه يمثل قاعدة رئيسية لتحقيق نشاط الاقتصادي حقيقي وتخفيض الاعتماد على الإيرادات النفطية، وتنوع المنتجات المصدرة.

خلصت الدراسة أن الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات مقارنة بقطاعات الأخرى، كذلك تفوق القطاع العام على القطاع الخاص، كما أن الجزائر تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، وصادرات الجزائر لم تصل إلى درجة تنويع المرجوة، وبالتالي يمكن القول أنه رغم الجهود المبذولة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر إلى أن النفط يبقى المسيطر الأساس على الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاح : تنويع اقتصادي؛ تنويع إنتاج؛ تنويع صادرات؛ قطاع خاص.

Abstract:

This study aims to know the reality of economic diversification in Algeria, by focusing on a number of indicators approved in this field. Evidence of the extent to which the economy is diversified because it represents a main base for achieving real economic activity, reducing dependence on oil, and diversifying exported products.

The study concluded that the gross domestic production in Algeria is largely determined by the hydrocarbon sector compared to other sectors, as well as the superiority of the public sector over the private sector, and that Algeria depends largely on oil revenues, and Algeria's exports did not reach the desired degree of diversification, , and therefore it can be said that despite the efforts The efforts made to achieve economic diversification in Algeria indicate that oil remains the main dominator of the Algerian economy.

Keywords: Economic diversification; production diversification; export diversification ; the private sector

* سايح حنان

I- تمهيد :

لقد استحوذ هدف التنويع الاقتصادي على اهتمام الاقتصاديين في معظم الدول النامية ضمن أهدافها العامة على ضرورة تنويع مصادر الدخل، حيث تنبع أهمية تنويع القاعدة الاقتصادية من كونه شرطا ضروريا لبناء اقتصاد عصري مستقر يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية، ويتسم بدرجة عالية من التكامل الداخلي المتجسد في الترابط الوثيق بين قطاعاته وأنشطته المختلفة.

تعتبر الجزائر كإحدى الدول المعتمدة في نشاطها على إيرادات النفط، وهي بذلك تواجه خطر عدم الاستقرار في ظل انهيار أسعار المحروقات التي تشهدها الأسواق العالمية من فترة إلى أخرى، وعليه تظهر حاجة الاقتصاد الجزائري إلى تنويع مصادر دخله، وبناء اقتصاد مستقر يرتكز على قاعدة متنوعة من الموارد الاقتصادية

ومنه نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قسمنا بحثنا إلى مايلي:

- مفهوم التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه
- محددات التنويع الاقتصادي وآليات تحقيقه
- التنويع الاقتصادي في الجزائر

I.1- مفهوم التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه:

- مفهوم التنويع الاقتصادي

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذا ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة اعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل (رفيقة، 2020).

كما يعرف التنويع الاقتصادي بأنه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة اقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع(Zhang, 2000) .

يعرف كذلك على أنه عملية تقليل الاعتماد على قطاع واحد وإيجاد صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة والتخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور قطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية من أجل ضمان الحصول على إيرادات دائمة ومستقرة (ذياب عساف و خالد، 2014).

مما سبق فتنويع الاقتصادي هو عملية تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد دون القطاعات الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

والتنويع في شكله الواسع يتضمن (سيدي محمد، 2012):

- تنويع الإنتاج: وذلك من خلال مساهمة لجميع القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل الوطني.
- تنويع الصادرات: هي تلك الإستراتجية الهادفة لزيادة وتطوير الصادرات من خلال تقديم الحوافز المالية والعينية للمستثمرين لزيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق الخارجية.

– أهمية التنويع الاقتصادي

تظهر أهمية التنويع بالنسبة للدول النفطية في الأتي (أسماء، 2017-2018):

– تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا.

– تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى.

– تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئية اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

– أهداف التنويع الاقتصادي

يهدف التنويع الاقتصادي إلى عدة أهداف متداخلة هي كما يلي (حميدة، 2015-2016):

– يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي

– تقليل المخاطر الاستثمارية ويتم ذلك عن طريق توزيع الاستثمرات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية مما يقلل من مخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز الاستثمارات في عدد محدود منها وزيادة عوائدها نتيجة الظروف الطبيعية والدولية، التي قد تلحق اضرار فادحة في إنتاج وتسويق المنتجات مما ينعكس سلبيا على العوائد الاستثمارية

– تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: تتسم الدول ذات التنويع الاقتصادي الضعيف على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات مما يجعلها عرضة للمخاطر نتيجة انخفاض أسعار هذه المنتجات المصدرة فتنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي مما يقلص إمكانية الدول في تمويل عملية التنمية

- زيادة إنتاجية رأس المال البشري إذا يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة رأس المال البشري مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي

- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية نتيجة زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج

تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: لقد أثبتت الدراسات أن لتقلب الناتج المحلي الإجمالي وعدم استقرار مستوياته - علاقة عكسية بمعدل النمو

توليد الفرص الوظيفية: إذ يعزز التنويع الاقتصادي توليد وظائف جديدة بتحفيزه للنمو الاقتصادي إذ يزيد من درجة الترابط - والتشابك بين القطاعات مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وتقليص معدلات البطالة

ونتيجة للمزايا التي يحققها التنويع، يعد الاقتصاد الأكثر تنويعا أكثر قدرة على خلق الفرص الوظيفية للأجيال القادمة وأقل تأثيرا للصدمات الاقتصادية وأكبر قدرة على زيادة القيمة المضافة.

– مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي

هناك عدة مقياس من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي أهمها (عماد الدين، 2008):

- **مقياس هرفندل هيرشمان H.H**

$$HH = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i - x)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

x_i : الناتج المحلي الإجمالي في قطاع i

X الناتج المحلي الإجمالي في القطاع xالناتج المحلي الإجمالي والمعبر عنه ب PIB

N عدد مكونات الناتج أي عدد القطاعات المكونة للهيكل المدروس.

HH=0 مما يعني تنوعا كاملا (مساهمة كل القطاعات بنفس النسبة).

HH=1 معناه مقدار تنويع صفر أي أن الناتج متمركز في قطاع واحد فقط.

- **مقياس فلاديمير كوسوف cos**

يعطي بالصيغة التالية:

$$cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} {d_i}^2 \; X \; {B_i}^2}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} {d_i}^2} \quad X \quad \sqrt{\sum_{i=1}^{n} {B_i}^2}}$$

حيث:

d_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

B_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

ويستدل على وجود تنويع من خلال حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد في حالة cos=0

- **مؤشر التنوع:**

يقيس هذا المؤشر مدى انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1 بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنويع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية (بللعما و بن عبد الفتاح، 2018)، ويحسب كما يلي:

$$S_j = \frac{\sum_{i=1} |h_{ij} - h_i|}{2}$$

بحيث:

h_{ij} تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j

h_i تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم

- **مؤشر التركز:**

يقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات الوطنية، وتتراوح قيمته بين 0 و 1، بحيث ترمز قيمة 1 إلى تركز تام للصادرات الوطنية، ويحسب هذا المؤشر كما يلي(ANAR, 2012) :

$$H_j = \frac{\sqrt{\sum(x_i - x)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

x إجمالي الصادرات السلعة للدولةj

x_i : صادرات السلعة i

2.1- محددات التنويع الاقتصادي وآليات تحقيقه:

- محددات التنويع الاقتصادي

من أهم المحددات الرئيسة للتنويع الاقتصادي نوردها فيما يلي (محمد فوائد، 2014):

- الحوكمة: يعتبر الحكم الراشد شرطا أساسيا في بناء بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي إذ ينطوي هذا المفهوم على تصميم وتنفيذ سياسات هادفة لتعزيز القطاعات مع وجود كفاءة في تنسيق بين صانع القرار والجهات المعنية بتنفيذ هذه السياسات

- الموارد الطبيعية: تعد من أهم العوامل التي لها القدرة على قيادة التنويع الاقتصادي إذ يمكن استغلالها لزيادة نطاق الصادرات والسلع المنتجة داخل البلاد

- القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دورا هاما في تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستقلة

- العوامل الاقليمية: يعتبر التكامل الاقليمي إستراتجية هامة لتسجيل التبادل والتجارة ويشمل إصلاح نظام إدارة الجمارك

- الموارد البشرية: تدرك معظم حكومات البلدان النامية مدى أهمية التعليم والإستثمار في رأس مال البشري كأحد العوامل لتحقيق نمو الاقتصاد، فالاستثمار في الموارد البشرية خاصة في مجال التعليم يجعل القوة العامل أكثر إنتاجية ويشجع الابتكار ويساعد الشريكات المحلية على اكتساب أساليب إنتاج جديدة

– آليات تحقيق التنويع الاقتصادي

تختلف الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي من اقتصاد لأخر، ومن بين تلك الأليات ما يلي:

* **الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص:** تظهر أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تخفيض الأعباء التمويلية عن الحكومة، خاصة في مشاريع البنية التحتية والتقليل من المخاطر الاستثمارية، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، من هاته الأهمية تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم الأليات التي ترفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي (رشيد، 2013).

* **الاستثمار الأجنبي المباشر:** مع ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي، أصبح من الصعب عمليا أن يكون هناك صناعة وطنية كاملة بشكل خالص، مما استدعى ضرورة توسع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلية لها، وتوسع أسواق منتجاتها وتنويعها وإعادة هيكلة اقتصادها بهدف تحسين أدائها (ياسين فهد و أحمد محمد، 2017).

* **الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** تظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد كأتي (عبد الستار عبد الجبار و حكمت ناصر، 2012):

– تساهم في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقة منتجة، بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة

– تحقيق سياسة احلال الواردات من خلال تصنيع السلع محليا بدلا من استرادها، وبالتالي معالجة الخلل في ميزان المدفوعات

– تساهم في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني ويكون ذلك من خلال دعم المؤسسات الكبيرة عبر توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج، أو من خلال التعاقد معها لتصنيع بعض المكونات، أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي

– تساهم في زيادة الناتج المحلي وفي تنمية العائد المالي للدولة من خلال اقتطاع الضرائب كما تسهم في تعزيز وزيادة القدرة التصديرية للمنتج المحلي

II – التنويع الاقتصادي في الجزائر

لدراسة التنويع الاقتصادي في الجزائر يتطلب منا دراسة مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الانتاج المحلي الإجمالي، وكذلك حساب مؤشر التنويع الاقتصادي وفق مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي المشار إليها سابقا، وواقع القطاع خاص في الجزائر ونسبة الإيرادات النفطية من إجمالي إيرادات، كذلك تركز وتنوع الصادرات.

– نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي

لحساب نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج الكلي نستعمل الإنتاج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، والجدول التالي يبين لنا نسبة مساهمة كل قطاع من الإنتاج المحلي الإجمالي:

جدول رقم 01: نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين PIB للفترة 2001– 2020

(الوحدة: %)

السنوات	الزراعة	المحروقات	الصناعة	البناء والأشغال العامة	النقل والاتصالات	التجارة والخدمات
2001	11.94	42.94	9.13	9.28	8.8	17.91
2002	11.44	41.61	9.26	10.15	9.35	18.19
2003	11.99	44.52	8.27	9.33	9.09	16.79
2004	1.381	46.46	7.61	8.99	10.05	15.50
2005	9.04	53.01	6.50	7.85	10.05	13.58
2006	8.73	53.73	6.12	8.31	10.12	13.00
2007	8.81	52.04	5.97	9.12	10.23	13.82
2008	7.81	54.58	5358	9.34	8.91	13.78
2009	11.56	39.77	7.08	12.42	10.74	18.42
2010	10.51	43.94	6.39	12.37	9.67	17.11
2011	10.42	46.79	5.85	11.12	9.46	16.37
2012	11.39	44.99	5.84	11.30	9.57	16.91
2013	12.76	39.11	5.96	12.21	11.38	18.57
2014	13.38	35.64	6.32	13.06	11.70	19.90
2015	15.53	25.62	7.38	14.93	13.37	23.18
2016	16.39	23.77	7.50	15.27	13.79	23.29
2017	15.82	26.99	7.45	15.10	14.01	20.63
2018	15.40	29.45	7.16	14.31	13.58	20.09
2019	16.05	25.32	7.40	15.81	14.24	21.19
2020	20.92	16.98	8.40	17.57	15.30	22.97
متوسط الفترة	12.56	39.36	7.06	11.89	11.17	18.06

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

يوضح لنا الجدول السابق أن الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات الذي يمثل نسبة كبيرة جدا مقارنة بقطاعات الأخرى والذي يبلغ في متوسط الفترة حوالي 39.36 %، ثم تأتي في المرتبة الثانية قطاع التجارة والخدمات الذي يبلغ في متوسط الفترة حوالي 18.06 %، وبعدها قطاع الفلاحة الذي يبلغ في متوسط الفترة 12.56 %، ثم قطاعي البناء والأشغال العامة والنقل والاتصالات اللذان يبلغان نفس النسبة تقريبا، ثم في الأخير نجد قطاع الصناعة بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 7.06 % كمتوسط للفترة، إن هذه النسب تعكس لنا بأن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على قطاع المحروقات بدرجة كبيرة في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي أما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها ضعيفة جدا.

كما نلاحظ أنه خلال سنوات الأخيرة انخفاض في نسبة مساهمة قطاع محروقات في تكوين الإنتاج محلي الإجمالي مقارنة بسنوات السابقة وارتفاع نسبة مساهمة بقية القطاعات الأخرى.

- قياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر

نستخدم الصيغة السابقة لمؤشر هرفندل هيرشمان والتي من الشكل:

$$HH = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i - x)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

أما الإحصائيات فنستعين بالجدول رقم 01 وبالتالي يمكن تطبيق المعادلة السابقة لحساب هذا المؤشر في كل سنة والجدول التالي يبين لنا قيمة HH لكل سنة:

جدول رقم (02): قيمة مؤشر هرفندل هيرشمان (H.H) في الجزائر للفترة 2001-2020

السنة	قيمة H.H	السنة	قيمةH.H
2001	0.164	2011	0.206
2002	0.149	2012	0.187
2003	0.179	2013	0.130
2004	0.199	2014	0.101
2005	0.278	2015	0.046
2006	0.287	2016	0.038
2007	0.266	2017	0.043
2008	0.299	2018	0.056
2009	0.134	2019	0.037
2010	0.175	2020	0.04

المصدر: من إعداد الباحثين وفق المعادلة هرفندل هيرشمان HH والجدول رقم (01).

من الجدول أعلاه، نلاحظ انخفاض قيمة المؤشر من سنة 2001 إلى سنة 2002، ثم بعد ذالك نلاحظ ارتفاع قيمة المؤشر من سنة 2003 إلى سنة 2008 من 0.179 إلى 0.299 ثم عودة إلى انخفاض سنة 2009 ثم ارتفاعه سنة 2011، ومن سنة 2012 إلى غاية 2020 نلاحظ انخفاض قيمة المؤشر لتقارب الصفر 0.04، وبالتالي يمكن قول أن الاقتصاد الجزائري أصبح أكثر تنوعا أو هناك تفسير أخر، لأن حساب قيمة مؤشر H.H يخضع إلى حصة كل قطاع من الإنتاج وبالتالي قيمته تخضع إلى تغير هذه النسبة، وبالتالي يمكن تفسير انخفاض قيمة المؤشر إلى انخفاض حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يؤكد لنا بأن هذا المؤشر لا يصلح لقياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر، وبالتالي يجب البحث عن مؤشرات أخرى.

– واقع القطاع الخاص في الجزائر

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي، كما أن نمو القطاع الخاص في أي دولة دليل على مدى التنويع الاقتصادي فيها، وبذلك تعتبر مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مؤشر للتنويع الاقتصادي.

شكل رقم (01): نسبة مساهمة القطاع الخاص والعام في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

(الوحدة: %)

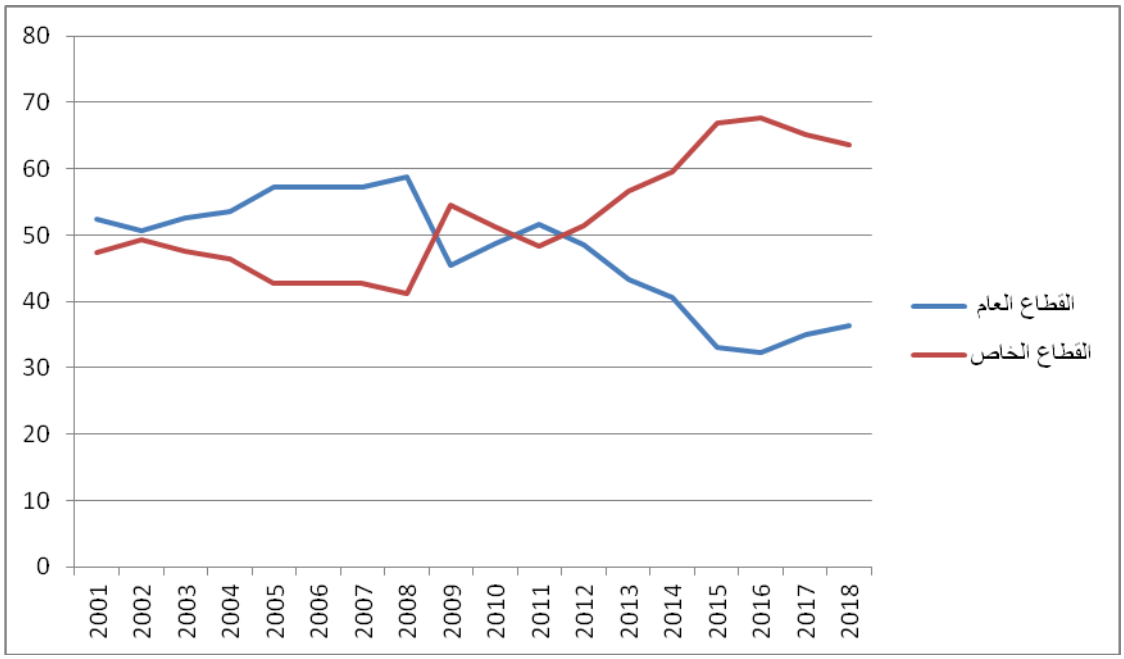

المصدر: من إعداد الباحثين بناء علىمعطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من الشكل السابق تقارب بين نسبة مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، كما نلاحظ من سنة 2001 إلى غاية سنة 2008 نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أكبر من مساهمة القطاع الخاص فيه، ثم من سنة 2009 إلى غاية سنة 2018 نلاحظ تفوق القطاع الخاص على القطاع العام، وهذا لا يعود إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وإنما يعود إلى انخفاض إنتاج قطاع المحروقات، وهذا التحليل يوحي لنا عدم وجود تنويع اقتصادي وذلك لتفوق القطاع العام على القطاع الخاص.

– نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي إيرادات

تعتبر الإيرادات النفطية مؤشرا للتنويع الاقتصادي وذلك من خلال مقارنة نسبتها من إجمالي الإيرادات مع نسبة الإيرادات الغير النفطية.

شكل رقم 02: تطور نسبة الإيرادات النفطية والغير النفطية من إجمالي الإيرادات

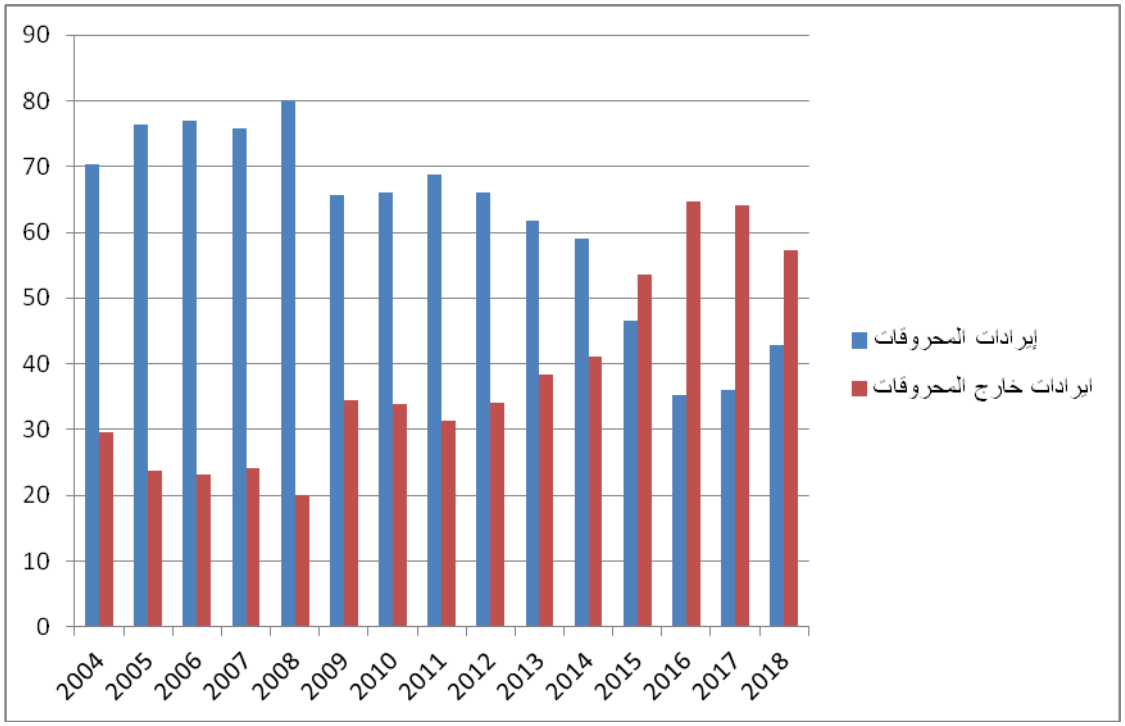

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات بنك الجزائر وفق التقارير الواردة

- البنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، الجداول الإحصائية، ص 234.

- البنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، الجداول الإحصائية، ص 220.

- البنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، الجداول الإحصائية، ص 152.

- البنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019، الجداول الإحصائية، ص 156.

يتضح من الشكل أنه من سنة 2004 إلى سنة 2014 الإيرادات غير النفطية ساهمت بنسب متواضعة في تشكيل الإيرادات حيث تراوحت من 20% إلى 40% مقارنة بالإيرادات النفطية التي ساهمت بنسب مرتفعة من إجمالي الإيرادات حيث تراوحت من 60% إلى 80%، ثم نلاحظ أنه من سنة 2015 إلى سنة 2018 ارتفاع نسبة الإيرادات الغير النفطية من إجمالي الإيرادات وانخفاض الإيرادات النفطية، وهذا يعود إنتاج قطاع المحروقات، وما يمكن استنتاجه أنه رغم الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد الجزائري إلا أن النفط يبقى المسيطر الأساس على إيرادات الاقتصاد الجزائري.

– تركز وتنوع الصادرات في الجزائر

لمعرفة واقع الاقتصادي في الجزائر قمنا بدراسة مؤشري تنوع وتركز الصادرات، التي من خلالهما يمكن معرفة مدى تنوع الاقتصاد الوطني.

شكل رقم 03: مؤشري تركز وتنوع الصادرات في الجزائر للفترة 2001-2020

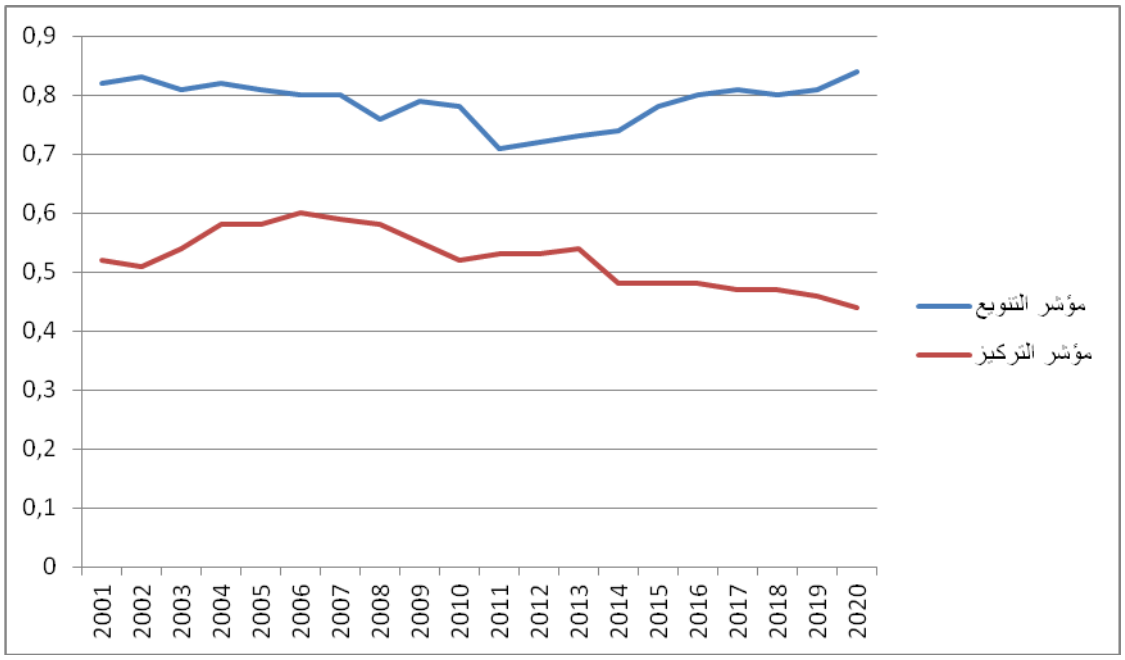

المصدر:من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الأونكتاد

http://unctadstat.unctad.org/FR/

نلاحظ من الشكل السابق أن مؤشري التنوع والتركز في الجزائر ضعيفان جدا، وهذا ما يشير إلى أن صادرات الجزائر لم تصل بعد إلى درجة التنوع المرجوة، حيث أن قيمة مؤشر تنوع تراوحت بين 0.71 و0.84 خلال فترة الدراسة، أما فيما يخص مؤشر التركز من 2001سنة إلى 2013 فقد تراوحت قيمته بين 0.5 و0.6 وهي تدل على وجود تركز في صادرات الجزائر، ومن 2014 إلى 2020 نلاحظ تراجع في قيمة مؤشر التركز و صادرات الاقتصاد الجزائري، هذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول والأزمة النفطية التي ضربت العالم .

II- النتائج ومناقشتها :

في محاولة منا للإجابة على الإشكالية استنتجنا ما يلي:

- إن تنويع الاقتصادي يعتمد على مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي كما يجب أن يقابله تحقيق أهداف أخرى كتخفيض الاعتماد على إيرادات النفطية وتنويع المنتجات المصدرة.

- إن الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي تبين أنه يعتمد على قطاع النفط ولم يعرف بعد مستوى التنويع.

- الجزائر بحاجة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وتنويع صادراتها ودعم القطاع الخاص، كذلك تخفيض اعتماد على الإيرادات النفطية.

IV- الخلاصة :

التنويع الاقتصادي يحتاج إلى جملة من السياسات المتنافسة والمرتبطة فيما بينها لتحقيق الأهداف المرجوة، وبالنسبة للجزائر هناك الكثير مما يلزم القيام به لتحقيق التنويع الاقتصادي وذلك لاعتمادها المفرط لقطاع النفط مقارنة بالقطاعات الأخرى.

لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر نقترح الإجراءات التالية:

- وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي.

- الاستفادة من تجارب الدول التي تتقارب خصوصياتها مع الجزائر فيما يخص سياسات التنويع.

– قضاء على الفساد الإداري والمالي ذلك لرقابة على المال العام.

– تقليص دور القطاع العام وتطوير دور القطاع الخاص،كذلك عدم التمييز بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة في الاستفادة من المنح والامتيازات.

– الإحالات والمراجع :

صباغ رفيقة (2020)، التنويع الإقتصادي إستراتجية الجزائر لما بعد البترول، مجلة أوراق الاقتصادية، المجلد 04 (العدد 01)، الجزائر: جامعة الجيلالي لياس سيدي بلعباس، ص69.

Zhang, L. Y. (2000), *Workshopon Economic*, Unied Nations: Teheran Islamic Republic ot lran, p06

بزار ذياب عساف و روكان عواد خالد (2014)، متطالبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدار الاقتصاد الحر، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 06 (العدد12)، العراق: جامعة الأنبار، ص467.

شكوري سيدي محمد (2012)، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة في العلوم الإقتصادية، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص 63.

بللعما أسماء (2017–2018)، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصاديفي الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة أحمد دارية أدرار، ص15.

أوكيل حميدة (2015–2016)، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة أحمد بوقرة بمرداس، ص147/149.

أحمد المصبح عماد الدين (2008)، محددات النمو الإقتصادي في سورية خلال الفترة 1970–2004، سورية: جامعة دمشق، ص94.

أسماء بللعما و دحمان بن عبد الفتاح (2018)، إستراتجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض تجارب الدولية.مجلة الإجتهاد للدراسات القانةنية والاقتصادية،*المجلد 07* (العدد 01)، الجزائر: جامعة أحمد دراية أدرار، ص333.

ANAR, A. (2012), *Political Determinants OF Economic Pirersifi Cation in Natural Resource*, Rich Developing Countrier P09.

قاسم محمد فوائد (24–25 11, 2014). محددات التنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني بعنوان البيئة المؤسساتية سياسات الاصلاح والتنويع في الجزائر، الجزائر: جامعة تلمسان، ص3.

فرهاد رشيد (2013). المفاضلة بين القطاع العام والخاص دولة عراق نموذج، ورقة بحثية قدمت في إطار مؤتمر الشراكة بين القطاع العام والخاص مقارنة اقتصادية قانونية وميدانية، لبنان: الجامعة اللبنانية، ص68.

أسر ياسين فهد و جاسم أحمد محمد (2017)، أثر التنويع الاقتصادي في تحسين في تحسين المناخ الاستثماري في العراق للمدة 2013–2014. المجلد03 (العدد 02)، العراق، ص377.

موسى عبد الستار عبد الجبار ورحيق حكمت ناصر (2012)، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التنويع الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، (العدد34)، العراق: الجامعة المستنصرية، ص/ص 219/217.